2024 آب العدد 14A
No.14A Aug 2024
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

السياسة الخارجية الإيطالية في عهد جورجا ميلوني:اتجاهات جديدة وتحديات معاصرة

أ. م. د. سماح مهدي صالح العلياوي
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq
الباحث: كرار حيدر سالم السعيدي
وزارة التربية العراقية
hydralsydykrar327@gmail.com
م. م ندى أحمد موسى السعبري
جامعة بابل – كلية طب حمورابي
ham199.nadia.ahmed@uobabylon.edu.iq

الملخص

يسعى هذا البحث إلى دراسة مفهوم السياسة الخارجية، والوقوف عند أبرز المقاربات التحليلية لتفسير سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، كذلك إيضاح أبرز محطات السياق التاريخي للسياسة الخارجية الإيطالية ما بعد الحرب الباردة، والتي اتسمت بتفاعلها مع الديناميكيات العالمية بصورة عامة والأوروبية خاصة، ومن خلال الاستراتيجيات الراهنة للسياسة الخارجية الإيطالية من خلال رئيسة الوزراء "جورجا ميلوني" التي تحاول أن يكون لروما دوراً فاعلاً في المنظومة الأوروبية، والسعي لإتباع استراتيجيات متعددة الجوانب في سياسة إيطاليا تجاه دول شمال إفريقيا، وذلك عبر حل مشكلة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع بلدان المنطقة، إلا أن تحركات الحكومة اليمينية بقيادة "جورجا ميلوني" تعرقلها مجموعة تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي من الممكن أن تقلل من فاعلية السياسة الخارجية لجورجيا ميلوني.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، جورجا ميلوني، الدبلوماسية الإيطالية، تحديات السياسة الخارجية الإيطالية.

Italian foreign policy during the era of Giorgia Meloni:New trends and contemporary challenges

A.Prof. Dr. Samah Mahdi Saleh Al-Alayawi
University of Kufa - College of Political Science
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq
Researcher: Karar Haider Salem Al-Saeedi
Iraqi Ministry of Education
hydralsydykrar327@gmail.com
Mr. Nada Ahmed Musa Al-Saabari
University of Babylon - Hammurabi College of Medicine
ham199.nadia.ahmed@uobabylon.edu.iq

Abstract

This research seeks to study the concept of foreign policy, and to examine the most prominent analytical approaches to explain the behavior of countries towards each other, as well as to clarify the most prominent stations in the historical context of Italian foreign policy after the Cold War, which was characterized by its interaction with global dynamics in general and European dynamics in particular, and through current strategies. Italian foreign policy through Prime Minister "Giorgia Meloni", who is trying to ensure that Rome has an active role in the European system, and seeks to follow multi-faceted

strategies in Italy's policy towards North African countries, by solving the problem of illegal immigration and strengthening economic cooperation relations with the countries of the region. However, the movements of the right-wing government led by "Georgia Meloni" are hampered by a set of challenges at the internal and external levels, which could reduce the effectiveness of Georgia Meloni's foreign policy.

Keywords: foreign policy, Giorgia Meloni, Italian diplomacy, challenges of Italian foreign policy.

المقدمة

إن التحولات الجيوبوليتيكية التي تشهدها العلاقات الدولية المعاصرة حفزت السياسة الخارجية الايطالية إلى لعب أدوار متعددة لتعزيز مكانة إيطاليا على اعتبارها عضو رئيسي ومؤسس في الاتحاد الأوروبي، ودولة لها تاريخ طويل في مجال الدبلوماسية الفاعلة، كما تواجه إيطاليا مجموعة من التحديات في الوقت الذي تسعى به روما لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومع وصول "جورجا ميلوني" إلى قيادة الحكومة في إيطاليا ظهرت هنالك توجهات جديدة للسياسة الخارجية الإيطالية، والتي تهدف إلى تعزيز مكانة البلاد في القارة الأوروبية، وتوسيع مجال نفوذها في شمال القارة الإفريقية، وفي نفسه الوقت تواجه هذه التحركات تحديات داخلية، مثل: الأزمات الإقتصادية المحلية، والانقسام السياسي، والاضطرابات الإجتماعية، وبالتالي، تقييد حرية التحرك الإيطالي على الساحة العالمية، بالإضافة إلى ذلك، فأن التحديات الخارجية، مثل: الحرب الروسية – الاوكرانية، وملف الهجرة غير الشرعية، تساهم في زيادة حالة التعقيد للسياسة الخارجية الإيطالية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في فهم توجهات السياسة الخارجية الإيطالية تحت قيادة جورجا ميلوني، التي تسعى إلى إعطاء إيطاليا دور جديد داخل الاتحاد الأوروبي، وتعزيز مصالح روما في دول شمال إفريقيا، كذلك الوقوف عند أهم التحديات التي تواجهها الحكومة الإيطالية الحالية، والتي من شأنها تعرقل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيطالية.

إشكالية البحث

تواجه السياسة الخارجية الإيطالية في فترة "جورجا ميلوني" تحدياً معقداً، بسبب زيادة التوترات المحلية والجيوسياسية وتزايد الاستقطاب الدولي، والذي تمثل في تعزيز مكانة روما ودورها الاستراتيجي في الاتحاد الأوروبي والشمال الإفريقي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية الإيطالية في فترة "جورجا ميلوني"، تسعى إلى تعزيز دور إيطاليا في الاتحاد الأوروبي، وتوسيع مجال نفوذها في دول شمال إفريقيا في ظل مجموعة تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

هيكلية البحث

إن مخطط البحث اشتمل على الملخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن أربعة مباحث، وشكل البحث من العناوين الآتية، إذ في المبحث الأول تناول: "السياسة الخارجية في المفهوم والنظرية". وقد شمل المبحث الثاني: "السياق التاريخي للسياسة الخارجية الإيطالية". والمبحث الثالث شمل: "الاستراتيجيات الراهنة في السياسة الخارجية الإيطالية تحت قيادة جورجا ميلوني". أما المبحث الرابع فقد تناول عنوان: "تحديات السياسة الخارجية الإيطالية في فترة جورجا ميلوني".

المبحث الأول
السياسة الخارجية في المفهوم والنظرية

تعد السياسة الخارجية الحقل الذي يهتم بدراسة آليات التفاعل بين الدول، والسعي لإدارة هذا التفاعل بالصيغة التي تخدم الاهداف الوطنية للدولة، كما تعتمد السياسة الخارجية على مجموعة من النظريات التي تسعى إلى إعطاء تفسير واضح لتصرفات الدول.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

كثيراً ما يتم ذكر مفهوم السياسة الخارجية عند دراسة علم السياسة، لكن لا يوجد تعريف جامع لها نستطيع من خلالهُ الحصول على صورة متكاملة لماهيتهُ، لهذا السبب نلاحظ تعاريف كثيرة لهذا المفهوم، فهنالك من عرف السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً"[1].

ويعرفها "مارسيل ميرل" **(Marcel Merle)** بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج، بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"[2]. ويعرفها آخرون بأنها: "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى"، أو هي "نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة انشطتها طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات"[3].

ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها تلك التدابير والاستراتيجيات التي تتبعها الدولة في علاقاته مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية، وغايتها تحقيق أهداف تلك الدولة على الصعيد الدولي، وذلك عن طريق المفاوضات الدبلوماسية، والشراكات الاستراتيجية، أو من خلال اتباع أسلوب التهديد أو الردع.

المطلب الثاني: النظرية في السياسة الخارجية

إن اللجوء إلى النظرية لفهم السياسة الخارجية للدول من الموضوعات الشائكة والصعبة، وهذا يدل على أن مسألة أدراك التفاعلات في النظام الدولي والعلاقات الدولية ليست بسيطة أو سهلة؛ وذلك لأنها تتأثر بعدد كبير من العوامل المتداخلة وذات التغيير المستمر، أهمها: تعدد اللاعبون في النظام الدولي بعد أن كانت وحدة التحليل تتمثل فقط بالدولة، كذلك سعي الدول إلى توسيع أهدافها، بالإضافة إلى عامل الديناميكية، والتفاعل المتشابك بين الدول، وبالتالي، أصبح تحليل وتفسير السياسة الخارجية لبلد معين يحتاج فهم عميق لهذه المتغيرات المعقدة، واستخدام نظريات مختلفة للوقوف على سلوك الدولة الخارجي.

أولاً: المقاربة الواقعية

هنالك العديد من الأسباب التي تجعل التحليل الواقعي لا غنى عنه في العلاقات الدولية، أهمها: وضوح فرضياتها أو المبادئ التي تستند عليها، بالإضافة إلى أن أغلب تحليلاتها تتوافق مع ما هو موجود في النظام الدولي، وأهم عنصر تحليل لها والجاذب للانتباه هو عنصر "القوة" بين الدول[4].

وتركز النظرية الواقعية بصورة أساسية على معيار القوة في تفسيرها للسلوك الخارجي لدولة معينة، وترى أن النظام الدولي هو نظام فوضوي؛ وذلك لأن وحدات هذا النظام "الدول" لا تأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد الأخلاقية أو القانونية إذا ارادت أن تحقق أهدافها الإستراتيجية في الساحة السياسية الدولية[5].

وترى النظرية الواقعية لا سيما الواقعية البنيوية بأن واقع النظام الدولي يحفز على أبعاد أي دور واضح ومؤثر للمؤسسات الدولية، مما يسهم في خلق بيئة دولية مشجعة على ظهور طبيعة البشر "الشريرة"[6].

---

(1) معتز عبد اللطيف الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص16، 17.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، 2018، ص14.

(3) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار السنهوري، بيروت، 2019، ص14.

(4) جوانيتا إلياس وبيتر سوتش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص64.

(5) أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص90، 91.

(6) سكوت بورتشيل وأندرو لينكليتر وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص53.

وبالتالي، أصبح معيار القوة نقطة محورية في تحليلات الأكاديميين والمفكرين في تخصص العلاقات الدولية، وأصبح البعض يرى أنه ليس من الضروري التوسع في دراسة الجوانب الأخلاقية من أجل الوقوف عند سلوك معين لبلد ما؛ وإنما يجب معرفة القوة التي يسعى هذا البلد لكسبها، والوقوف على أهم مسببات الأزمات والصراعات الدولية. ويرى أحدى أهم منظري علم السياسة الدولية ومؤسس الواقعية الدفاعية "كينيث والتز" **(Kenneth Waltz)** بأن: "تفسير الحرب أسهل من فهم شروط السلام"[1].

ثانياً: المقاربة الليبرالية

يقدم المنهج الليبرالي تفسيراً ذو نزعة تفاؤلية على العكس تماماً من المنطلقات الفكرية التي جاءت بها المقاربة الواقعية، حيث ترى الليبرالية أن وجود حكومة دولية متجسدة بالمؤسسات الدولية سوف تسهم بشكل فعال في تحقيق السلم والأمن الدوليين، والتقليل من استخدام نهج القوة في العلاقات الدولية. وقد تأثر الليبراليين بالنظام السياسي في ألمانيا الذي تأسس عام 1871، ونظام ودستور الولايات المتحدة، وأن أعجابهم بهاذين النموذجين قد شكل دافعاً لأيمانهم في إنشاء فيدرالية دولية قوامها الأساسي فرض السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، سوف تسهم تلك الفيدرالية في السيطرة على سلوكيات الدولة على الصعيد الدولي، إلا أن النزاعات الدولية التي حصلت ما بعد الحرب العالمية الأولى واندلاع الحرب العالمية الثانية، تسببت في أضعاف فرضيات النظرية الليبرالية، وبنفس الوقت شكلت سياسات الدول الكبرى التي تسببت في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية، داعماً قوياً لأطروحات المنهج الواقعي[2].

ويعد الفيلسوف الألماني "ايمانويل كانت" **(Immanuel Kant)** أبرز من تطرق "للعالمية" التي كان جوهرها الحل السلمي والمؤسساتي للفوضى التي تسود النظام الدولي. ويلخص بعض الباحثين فرضيات الليبرالية في التالي[3]:

1- عدم جعل سياسة القوة المحور الأساسي لمعرفة سلوكيات الدول في السياسة العالمية.
2- إن الاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة هي ركيزة العلاقات الدولية.
3- إن الهيئات الدولية والأطراف غير الحكومية هم من يقررون ميول الدول والبدائل السياسية.

ثالثاً: المقاربة البنائية

يعد كتاب المفكر "الكسندر فيندت" **(Alexander Wendt)** بعنوان: "النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية" عام 1999، من أهم الأسس التي استندت عليها النظرية البنائية في السياسة الدولية، حيث سعى "الكسندر فيندت" في كتابهِ إلى الوصول إلى أنموذج جديد نستطيع من خلالهِ أدراك سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض بالاستناد إلى القيم والمفاهيم الإجتماعية للدول، وعدم التعويل دائماً على المعايير المادية، على اعتبار هذا الأنموذج مقياس نستطيع من خلاله فهم هذه السلوكيات، مثل: الفرضيات التي استندت عليها الواقعية، وفي كتابه يقول: "الماديون لا يستطيعون زعم أن القوة والمصلحة هي متغيراتهم، فالأمر كله يعتمد على كيف تشكلت هذهِ القوة وهذهِ المصلحة في بداية الأمر، وقبل أن تبدأ تأثيراتها"[4].

لقد أعطى المنهج البنيوي للتكوينات المثالية غير الملموسة دوراً محورياً في تحليلاتها، واعتبرتها متغيرات تلعب دوراً مهماً في إدارة نمط العلاقات بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، وأولت هذهِ النظرية اهتمامها تجاه الثقافة، والأخلاقيات، والمفاهيم الخاصة بالمجتمع[5].

يتضح مما سبق أن النظرية الواقعية تعتمد على فلسفة القوة والمصلحة والأناركية الدولية، وتعد النظام العالمي نظام فوضوي، وتتفاعل وحدات هذا النظام "الدول" بصورة صراع دائمي من أجل الحصول على

---

(1) Kenneth N. Walts, Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol. 25, No, 01, Summer, 2000, P. 8.

(2) وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 1، آذار/مارس، 2015، ص105.

(3) مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 6، العدد 11، كانون الثاني/يناير، 2021، ص165.

(4) الكساندر ونت، النظرية الإجتماعية في للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص142.

(5) حنان دريسي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، كانون الأول/ديسمبر، 2021، ص244.

السلطة، وبخصوص النظرية الليبرالية فهي متفائلة في فرضياتها، فهي ترى أن التعاون بين الدول، ووجود مؤسسة دولية، يؤدي إلى وضع حد للنزاعات والحرب ما بين الدول، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. أما النظرية البنائية فهي غير مؤمنة بجدوى التكوينات المادية، ولا تعول عليها كثيراً عند تفسير التفاعلات بين الدول، حيث تركز على الجوانب المعنوية وغير الملموسة، مثل الثقافة والقيم والهوية، والتي تشكل بمجملها مجتمع معين، وبالتالي، فهي ترى أن التفاعلات الإجتماعية هي التي تكون العلاقات الدولية.

المبحث الثاني
السياق التاريخي للسياسة الخارجية الإيطالية

لقد سعت إيطاليا مع نهاية الحرب الباردة إلى سياسة خارجية تزيد من التقارب وتعزز الشراكات الإستراتيجية مع الغرب، وخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين توجهت روما إلى تقوية نفوذها الاستراتيجي في مناطق إقليمية معينة، أهمها: منطقة البحر الأبيض المتوسط والشمال الإفريقي، وذلك عبر دبلوماسيتها السياسية والإقتصادية، والسعي لتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية من أجل معالجة عدة قضايا إقليمية، أبرزها: الأمن الأوروبي، ومسألة الهجرة.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيطالية ما بعد الحرب الباردة

تعد إيطاليا أحدى الدول التي كان لها دوراً في تشكيل هيكلية الاتحاد الأوروبي من خلال الوثائق التي قدمتها روما في آب/أغسطس 1990، والتي تضمنت اقتراحات تحضيراً لعقد اتفاقية "ماستريخت" **(Maastricht)** عام 1992، وخلال هذه الاتفاقية كان لإيطاليا موقفاً واضحاً إزاء قضايا الأمن والدفاع المشترك، إذ قدمت روما ولندن إعلان تضمن موقف الدولتين من قضايا الأمن والدفاع في أوروبا[1].

إن إيطاليا لم تكن بعيدة عن الأزمات والصراعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال: كان لروما موقفاً من حظر تصدير الأسلحة إلى الصين عام 1989، كون الأخيرة كان لها انتهاكات لحقوق الإنسان بعد حادثة "ميدان تيانانمن" **(Tiananmen Square)**، حيث تمثل موقفها بعدم وضع فرض شامل على كافة أنواع الأسلحة التي تصدرها للصين، وحصرها في أسلحة مصممة للدفاع عن الأمن الداخلي، وليس للقمع الداخلي، ووفي موضع آخر لم تكن إيطاليا بعيدة عن المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة[2]، إذ أعلنت الحكومة الإيطالية عن عدم رغبتها في المشاركة بعملية عسكرية ضد العراق، إلا في حال وجود أدلة كافية تثبت أن العراق لديه مخزون من أسلحة الدمار الشامل، لكن حتى وإن لم تتوفر تلك الأدلة فأنها لا تمانع من استخدام القوات الجوية الأمريكية لمجالها الجوي.

وقبيل تفجير برجي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون في أيلول/سبتمبر 2001، نجحت الدبلوماسية الإيطالية في أن تكون روما داخل شبكة التعاون الاستخباراتي بين بعض الدول الأوروبية وواشنطن، كما عدت إيطاليا من الدول التي استجابت لحملة الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" **(George W. Bush)** أو كما يطلق عليها "الحرب العالمية على الإرهاب"، وبسبب قصر الحملة العسكرية التي قامت بها واشنطن ضد زعيم تنظيم القاعدة "إسامة بن لادن"؛ لم تشارك جميع بلدان الاتحاد الأوروبي بها، وبالتالي، أسهمت دول الاتحاد ومن ضمنها إيطاليا في أرسال قوات لحفظ السلام إلى أفغانستان[3].

ولم تكن إيطاليا بعيدة عن ملابسات عملية الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، إذ قبل غزو العراق حاولت إيطاليا أن تجعل تغيير النظام السياسي في العراق بصورة سلمية، وذلك عبر اتفاق سمي بـ"حملة العراق الحر"، وكان الهدف الأساسي من هذا الاتفاق هو نفي الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" خارج العراق، إلا معارضة واشنطن للحل الدبلوماسي حال دون ذلك، كما وافقت إيطاليا على أرسال

---

(1) رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، ص98 – 100.

(2) تمثلت بالتحول نحو القطبية الأحادية في أزمة حرب الخليج الثانية. للمزيد ينظر: كرار حيدر سالم السعيدي، المتغيرات السياسية الدولية المعاصرة ما بعد الحرب الباردة، الورشة دار للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2022.

(3) The European Union's Response to 9/11 and its Aftermath. www.encyclopedia.com Available at: (28/July/2024).

قوات عسكرية للعراق في تموز/يوليو 2003، كذلك افقت أن تكون جزء من بعثات السلام التي أرسلت للعراق، وكان هدفها تعزيز قطاع الأمن في العراق، والمساهمة في تدريب القوات العراقية[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيطالية بعد عام 2008

تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة كساد حاد في أيلول/سبتمبر 2008، وتعد أكبر أزمة اقتصادية منذُ أزمة "الكساد العظيم" عام 1929، والتي تركت تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي، الاستثمارات، الاتصالات، التكنولوجيا...الخ[2]، ولم تفلح أغلب السياسات المالية والنقدية في السيطرة على تبعات هذه الأزمة، بل على العكس تماماً انتشرت لتصل إلى الأسواق المالية العالمية، وبعد أن انطلقت شرارة الديون في أوروبا من اليونان امتدت إلى عدد من الدول الأوروبية ومنها إيطاليا التي اعتبرت من أكثر الدول التي يرتفع فيها الدين الحكومي العام، وهو الشيء الذي أثار مخاوف عواصم دول الاتحاد الأوروبي من تداعيات أزمة الدين الإيطالي على اقتصاديات دول الاتحاد[3].

وخلال فترة حكم الرئيس الإيطالي السابق "سيلفيو برلسكوني" **(Silvio Berlusconi)** خلال الأعوام 2008 – 2011، كانت السياسة الخارجية لروما داعمة جداً لنهج السياسة الخارجية الأمريكية، كما توجهت السياسة الخارجية في عهده إلى تعزيز أكبر للعلاقات بين دولتهِ واسرائيل وتركيا، وكان ذلك بالطبع على حساب علاقات روما مع العرب، إلا أن الحرب الأهلية الليبية التي اندلعت في شباط/فبراير 2011، تعتبر مؤشر واضح على أحدى نقاط الضعف في السياسة الخارجية الإيطالية خلال هذهِ الفترة؛ وذلك لفشل "سيلفيو برلسكوني" في حماية حليفهِ الزعيم الليبي "معمر القذافي"، وبالتالي، زيادة في حجم مخاوف روما؛ كون أصبح هنالك أطراف أخرى في هذا الصراع تتفوق على قدرات إيطاليا السياسية والإقتصادية، وبالتالي، تشكيل تهديد للمصالح الإيطالية في ليبيا[4].

وفي فترة حكم الرئيس الإيطالي السابق "ماريو مونتي" **(Mario Monti)** خلال الأعوام 2011 – 2013، عانت إيطاليا من أزمة الدين الحكومي وهي أزمة ورثتها حكومة "ماريو مونتي"، وكان يحث الدول الأوروبية على أن تتكاتف معه؛ كونها أزمة أوروبية، وليس إيطالية فقط، وكان لسياسة روما موقفاً تجاه القضايا السياسية الدولية العالقة، مثل: الملف النووي الإيراني فقد كان لإيطاليا دوراً دبلوماسياً في الأزمة الإيرانية، من خلال دعمها لسياسات شركائها التقليديين، مثل: زيادة حجم العقوبات على إيران، ومنها عوائد الصادرات النفطية من العملة الصعبة غير الجديدة[5].

وخلال فترة حكم الرئيس السابق "إنريكو ليتا" **(Enrico Letta)** خلال الأعوام 2013 – 2014، كانت سياستهِ الخارجية تسعى إلى تعزيز تقارب وجهات النظر مع حكومات دول الاتحاد الأوروبي، فقد أشار "إنريكو ليتا" إلى في مواضع عدة إلى ضرورة تقوية التكامل لدول الاتحاد تحت إطار ما يسميه "أوروبا الفيدرالية"؛ وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على تداعيات الأزمة المالية العالمية[6]. كما أسهم الصراع في ليبيا عام 2014، في التأثير على العلاقات الإيطالية – الليبية؛ وذلك بسبب تأثر امدادات الطاقة لإيطاليا بظروف الحرب، إلا أن وصول الوفاق الوطني إلى الحكم في ليبيا، واستمرار إنتاج شركة "الوكالة الوطنية للمحروقات"، أسهم في تعزيز العلاقات الثنائية، وضمان امدادات الطاقة.

---

(1) Italian involvement in the Iraq War. https://en.wikipedia.org Available at: (28/July/2024).

(2) سرمد كوكب الجميل، أزمة الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على الاستثمار العالمي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد 7، العدد 22، شباط/فبراير، 2009، ص55.

(3) حمزة مغمول، تكرارية الأزمات المالية وانعكاساتها على الاقتصاديات النفطية: حالة الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، ص46 – 49.

(4) توفيق بوستي وسامي بخوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، حزيران/يونيو، 2021، ص100، 101.

(5) ماريو مونتي، إيطاليا تسعى لسياسة أوروبية موحدة تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة العربية، على الموقع الإلكتروني: https://www.kuna.net.kw. Visited 13/7/2024.

(6) رئيس الوزراء الإيطالي: أوروبا تعيش أزمة شرعية، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني: https://aawsat.com. Visited 1/8/2024.

وتعرضت السياسة الخارجية الإيطالية إلى تحدي آخر تمثل بمشكلة اللاجئين غير الشرعيين، وكان لفشل الأنظمة السياسية للدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط في إدارة مواردها الإقتصادية، سبباً رئيسياً لهجرة شعوبها تجاه دول أوروبا ومنها إيطاليا[1]، كما تعتبر إيطاليا أن الأزمة السياسية في سوريا قد لعبت دوراً أساسياً في تشجيع هجرة المواطن السوري، وهو الشيء الذي ساعد في تقارب وجهات النظر بين سياسة رئيس الوزراء الإيطالي السابق "باولو جينتيلوني" **(Paolo Gentiloni)** ودول المنطقة، بغية إيجاد صيغة حل دبلوماسي للأزمة السورية، كما اعتبر ملف أزمة الهجرة غير الشرعية أحدى أهم مسببات صعود اليمين الشعبوي في إيطاليا، وبالتالي، كثفت الحكومة الإيطالية من توجيه اتهاماتها تجاه المهاجرين، بحجة أن هؤلاء يشكلون تهديداً اجتماعياً واقتصادياً للسكان الأصليين، ناهيك عن جملة من الاتهامات الأخرى، مثل تهديد الأمن القومي.

أما بخصوص الموقف الإيطالي من الحرب الروسية – الأوكرانية منذُ شباط/فبراير 2022، فلم يبتعد عن النهج الذي اتبعتهُ السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي وواشنطن، فقد أدان رئيس الحكومة الإيطالية "ماريو دراغي" **(Mario Draghi)** العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بعد فشل مفاوضات الضمانات الأمنية[2]، ووعد بدعم كييف لكي تكون لها القدرة على مواجهة آلة الحرب الروسية[3]، كما أعلنت إيطاليا حالة الطوارئ الخاصة تزامناً مع اندلاع حالة الصراع حتى نهاية عام 2022؛ وذلك من أجل تقديم المساعدات للمواطنين الأوكرانيين المهاجرين لإيطاليا، بالتزامن مع برنامج المساعدات الإنسانية الذي اعده الاتحاد الأوروبي، والذي قدر بأكثر من (4) مليارات يورو.

يتضح مما سبق تفاعل السياسة الخارجية الإيطالية مع الديناميكية العالمية، وأن مرونة السياسة الخارجية الإيطالية تعني قدرة السياسة الإيطالية الخارجية على الاستجابة والتكيف مع العديد من الأزمات.

المبحث الثالث

الاستراتيجيات الراهنة في السياسة الخارجية الإيطالية تحت قيادة جورجا ميلوني

اتبعت رئيسة الحكومة الإيطالية "جورجا ميلوني" منذُ وصولها للحكم عام 2022، موقف نقدي متوازن حيال الاتحاد الأوروبي، آخذة بنظر الاعتبار سيادة إيطاليا، ودعم مكانتها السياسية والإقتصادية داخل منظمة الاتحاد الأوروبي، وتقوية علاقات إيطاليا الإقتصادية مع دول المنطقة، وتعزيز التعاون المشترك في مجال الطاقة، والهجرة غير الشرعية، وتعزيز الجهود الإقليمية لحفظ السلم والأمن.

المطلب الأول: الدور الإيطالي في منظومة الاتحاد الأوروبي خلال فترة جورجا ميلوني

أولاً: السيادة الوطنية

تسعى سياسة "جورجا ميلوني" إلى تعزيز مكانة إيطاليا داخل الاتحاد الأوروبي آخذة بنظر الاعتبار السيادة الوطنية لإيطاليا، وترى أن الاتحاد الأوروبي يعاني من البيروقراطية، وهي تطالب بأن تمتلك بلادها دور المفوض الأوروبي للقضاء على سلطة المكتب التي يعاني منها الاتحاد[4]، وهنالك وجهة نظر ترى أنه في الفترة القادمة سوف تهدف سياسة "جورجا ميلوني" إلى تغيير الأغلبية الفاعلة في الاتحاد الأوروبي بعد انتخابات حزيران/يونيو 2024، والعمل على تشكيل تحالف من الأحزاب المحافظة والقومية، والتي سيكون هدفها الأول خدمة مصالح دولهم القومية فوق كل اعتبار[5]، ويرى مراقبون للشأن السياسي الإيطالي أن "جورجا ميلوني" اتخذت سياسة متوازنة ونقدية معتدلة بين مصالح بلادها

---

(1) دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد 5، تشرين الأول/أكتوبر، 2014، ص137.

(2) وهي مجموعة مطالب أمنية لروسيا الاتحادية، ومنها: عدم ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، وعدم نشر أسلحة في المياه الإقليمية لروسيا؛ لأن الأخيرة تعتبرها تهدداً لأمنها القومي. للمزيد ينظر: كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي، الورشة دار للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2024، ص182، 183.

(3) Nona Mikhelidze, Not yet time for Diplomacy: lessons from Ital's III – conceived peace plan for Ukraine, IAI Commentaries, issue 23, 2023, P. 1.

(4) Giorgia Meloni, hits out at EU top jobs backroom deal. Available at: https://www.politico.eu. (4/August/2024).

(5) Nathalie Tocci and Leo Goretti, Giorgia Meloni Italy and Europe: Ambitions and Realities, IAI Commentaries, issue 23, 2023, P. 4.

وسياسة الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من أنها اتخذت من مبدأ **"إيطاليا أولاً"**، إلا أنها مؤيدة لأوروبا شريطة أن تكون سياسة الاتحاد غير متناقضة مع مصالح الدولة الإيطالية وأولها السيادة الوطنية.

ثانياً: المساهمة في دعم السياسات الإقتصادية للاتحاد الأوروبي

توقع الكثيرون من المختصين بأن إيطاليا هي الدولة المرشحة للخروج من الاتحاد الأوروبي بعد بريطانيا، لكن موقف "جورجا ميلوني" من سياسات الاتحاد قد اظهرت عكس تلك التوقعات، فقد اتبعت دوراً متوازناً يسهم في دعم آليات عمل الاتحاد الأوروبي، والأخذ بعين الاعتبار مصالح بلادها[1]، فعلى سبيل المثال: هنالك تنسيق ما بين روما وبرلين لإنشاء محفل لبحث الشؤون المالية والإقتصادية لكلا البلدين، مثل: وضع خطط أو برامج من شأنها إجراء تقويم لأسواق رأس المال الأوروبية، وإجراء تعديل في التعاملات الإقتصادية والنقدية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، لكن على الرغم من التعاون الوثيق والتطور في علاقاتهما الإستراتيجية من خلال الجهود للقضاء على تداعيات جائحة كورونا، إلا أن الحرب الروسية – الأوكرانية قد أسهمت بشكل نسبي في غياب التنسيق بين سياسات روما وبرلين[2].

ثالثاً: التوجيه في صنع قرارات الاتحاد الأوروبي

لقد حصلت الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية على الفوز في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في حزيران/يونيو 2024، وأصبح لهذه الأحزاب أدواراً في توجيه سياسات الاتحاد الأوروبي، مثل: قضية الهجرة، ومسألة إعادة هيكلة النظام للاتحاد الأوروبي، مثل: حزب "إخوة إيطاليا" **(Italy brothers)** الذي تتزعمه رئيسة الحكومة الإيطالية "جورجا ميلوني" التي ترى أن المصلحة العامة تتمثل في إعادة ترتيب البيت من الداخل، وليس مغادرتهِ. وتهدف السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الاتحاد الأوروبي خلال حكم "جورجا ميلوني" إلى اتباع آلية تستطيع من خلالها تعزيز سياسات الاتحاد الأوروبي وتحقيق مصالح روما، وبالتالي، دعم مكانة إيطاليا ودورها على اعتبارها فاعل رئيسي في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيطالية تجاه دول شمال إفريقيا

خلال فترة قيادة "جورجا ميلوني" مالت السياسة الخارجية الإيطالية إلى تحقيق أهدافها الوطنية، ودعم الاستقرار الإقليمي عن طريق اتباعها سياسات واستراتيجيات متعددة الجوانب، مثل: التعاون في مجال الاستثمارات، الأمن، التعاوني الثقافي، حماية البيئة، والسعي لإتباع الدبلوماسية إزاء العديد من القضايا العالقة في شمال إفريقيا.

أولاً: الاهتمام بمسألة الهجرة غير الشرعية

تعد الحكومة الإيطالية تحت قيادة "جورجا ميلوني" من أكثر حكومات الدول تشدداً بموقفها تجاه مسألة الهجرة، إذ أن "جورجا ميلوني" وحزبها "إخوة إيطاليا" يركزون على اتباع سياسة من شأنها تشديد الاجراءات الخاصة بالهجرة، كما أن "جورجا ميلوني" قبل وصولها للحكم وأثناء حملاتها الانتخابية، عدت قضية التصدي للهجرة غير الشرعية ضمن برنامجها الانتخابي، حيث اقترحت في وقتها فرض حصار بحري للحد من الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط[3]، وبالتالي، توجهت السياسة الخارجية الإيطالية الحالية إلى إجراء تقويم في العلاقات الإيطالية – الإفريقية، وذلك عن طريق عدم اتباع النهج الأبوي الرحيم، وبنفس الوقت عدم اتباع استراتيجية هجومية إزاء دول المنطقة، والسعي لتعزيز التعاون مع هذهِ الدول لمعالجة العديد من القضايا وأهمها ملف الهجرة[4]، وأن هذا التعاون ما بين إيطاليا ودول شمال إفريقيا بخصوص قضية الهجرة غير الشرعية يرجع إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

---

(1) سميح صعب، جورجيا ميلوني سيدة روما .. هل تصبح سيدة أوروبا؟، على الموقع الإلكتروني: https://180post.com. Visited 4/8/2024.

(2) Federico Castiglioni, A Stronger Italian – German Partnership: Closer Cooperation in Time of Energy Crisis, Istituto Affari Internazionali (IAI), Documenti IAI 23, 12 – June, 2023, P. 5.

(3) أريج جمال، الهجرة الغير شرعية لإيطاليا: هل تنجح "جورجا ميلوني" في احتواء الأزمة؟، مركز السلام للدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني: https://peacecss.com . Visited 18/8/2024.

(4) Chiara Scissa, Italy Migration policies amidst climate change: An assessment, Istituto Affari Internazionali IAI, issue 24, 2024, P. 3.

وذلك بعدة عدة اتفاقيات أبرمتها الحكومة الإيطالية مع دول حوض المتوسط، منها: الاتفاق الإيطالي– الجزائري عام 2008، والذي بموجبه تم ترحيل عدد كبير من المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين من إيطاليا، كما عمدت الأخيرة إلى تقديم ألف تأشيرة عمل للجزائريين خلال الأعوام 2008 – 2009، كذلك الاتفاق الإيطالي– الليبي عام 2008، والذي تضمن وضع آلية مشتركة بين الدولتين للحد من الهجرة، تمثلت بوضع دوريات بحرية مشتركة مهمتها البحث، المراقبة، الإنقاذ ... الخ، كما أن الحكومات الإيطالية السابقة عقدت العديد من الاتفاقيات الأمنية مع ليبيا هدفها الأساسي يتمثل بالتالي[1]:

1- تعزيز العلاقات الإيطالية – الليبية، ودعم الاستقرار والأمن في الدولتين
2- مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتعاون المشترك مع الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين.

وتعد إيطاليا من أكثر دول الاتحاد الأوروبي تضرراً من هذه الهجرة، وعلى ضوء ذلك فأن "جورجا ميلوني" تسعى إلى وضع وثيقة تفاهم مع دول شمال إفريقيا منها تونس، وخلال زيارة قامت بها رئيسة الحكومة الإيطالية "جورجا ميلوني" لرئيس جمهورية تونس "قيس سعيد"، دعت من خلالها إلى تعزيز العلاقات الثنائية عن طريق التعاون الاقتصادي المشترك، وإيجاد آلية قادرة على وضع حد لتدفقات الهجرة للسواحل الإيطالية. ويرى مراقبون أن التحركات الدبلوماسية التي قامت بها سياسة "جورجا ميلوني" في دول المنطقة بخصوص العديد من القضايا ومنها ملف الهجرة ، تعكس قناعة "جورجا ميلوني" بأن إيطاليا دولة ذات مكانة سياسية واقتصادية، وهي صاحبة مصالح استراتيجية في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ومن المستحيل ترك هذه المصالح لدول أخرى منافسة في المنطقة[2].

ثانياً: التعاون الاقتصادي

إن إيطاليا لا تعد من الناحية الجيوبوليتيكية من القوة الفاعلة الوحيدة في القارة الإفريقية؛ وإنما هنالك العديد من القوى الإقليمية والعالمية لها دور في القارة، فعلى سبيل المثال: استثمرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، ألمانيا، إيران، والإمارات العربية المتحدة برؤوس أموال قدرت بمليارات الدولارات في مبادرات الطاقة النظيفة[3].

وخلال فترة حكم "جورجا ميلوني" لوحظ وجود مساعي لتطوير العلاقات التجارية بين إيطاليا وإفريقيا بصورة عامة، وشمال إفريقيا على وجه الخصوص، فعلى سبيل المثال: قدرت قيمة المبادلات التجارية بين إيطاليا والجزائر حوالى (20) مليار دولار، مما أسهم في جعل إيطاليا المنافس الأقوى للصين في السوق الجزائري[4]، أما من ناحية العلاقات الطاقوية فقد اعتبرت روما الشريك التجاري الأول مع الجزائر، وسبب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا عام 2022، والتي بسببها ارتفعت أسعار الطاقة عالمياً؛ سعت الحكومة الجزائرية إلى مضاعفة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى إيطاليا بحوالى (24) مليار متر مكعب بعد أن كان (21) مليار[5].

كما تسعى حكومة "جورجا ميلوني" إلى تطوير تعميق العلاقات الإيطالية – الليبية، وذلك عبر عقد صفقات تجارية طاقوية، والسعي المشترك لوضع آلية يتم من خلالها وضع حد لمشكلة الهجرة غير الشرعية، ومنذُ انهيار نظام "معمر القذافي" ونهاية الحرب الأهلية الليبية، تسعى إيطاليا لتكون داخل حلبة الصراع الجيواستراتيجي في المنطقة، وعلى الرغم من أهمية ليبيا في السياسة الإيطالية من الناحية الأمنية والإقتصادية، إلا أنه وحتى الوقت الحاضر لم تمتلك إيطاليا أدوات فاعلة من شأنها التأثير على

---

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 212، نيسان/أبريل، 2018، ص64.

(2) مجموعة مؤلفين، برجماتية اليمين: أبعاد السياسة الخارجية الإيطالية في عهد جورجا ميلوني، إنترريجونال للتحليلات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 168، آذار/مارس، 2023، ص6.

(3) Darlington Tshuma, "Energising Africa": Italy vis – a – vis Ethiopia's Renewable Energy Development, Istituto Affari Internazionali IAI, issue 24, June, 2024, P. 4.

(4) بوحنية قوي، إيطاليا والاستدارة جنوباً نحو إفريقيا: دبلوماسية ناعمة وشراكة مستدامة في البحر المتوسط الموسع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2024، ص5.

(5) المرجع نفسه.

سياسة ليبيا[1]، وبنفس الوقت أن حكومة روما على دراية من هذه التحولات، فهي تدرك تنامي النفوذ الفرنسي في ليبيا بعد انهيار نظام "معمر القذافي"، وبالتالي، جاءت التوجهات الدبلوماسية الإيطالية داخل الاتحاد الأوروبي كرد فعل على تنامي النفوذ الأوروبي، لا سيما الفرنسي داخل ليبيا، والسعي لتعزيز التعاون في مجال الاستثمارات، خاصة في مجال الطاقة، والتعاون في مجال مكافحة الهجرة ... الخ[2].

ونجد سياسة "جورجا ميلوني" حريصة على تعزيز مجال العلاقات الإيطالية – التونسية، وهي ترى أن الطاقة هي أحدى أهم مجالات التعاون بين البلدين، بالإضافة إلى أن روما تقدم تمويل مالي إلى تونس يقدر بحوالى (50) مليون دولار لدعم مشاريع الطاقة، وتمويل آخر لدعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يأتي ضمن إطار دعم مكانتها وتعزيز علاقاتها الإقتصادية مع الدول الإفريقية. ونستطيع القول أن العلاقات الإيطالية – التونسية الحالية قائمة على المبادئ التالية[3]:

1- مبدأ التعاون المتبادل: يسعى البلدان إلى التعاون، وإيجاد صيغة عمل مشتركة لمعالجة التحديات.

2- مبدأ التكامل: ليس لدى كل دولة مفاتيح اللعبة السياسية بمفردها، لذا من الضروري أن تكون هنالك علاقة تكاملية بين أطراف اللعبة.

3- مبدأ السيادة: إن العلاقات الثنائية بين إيطاليا وتونس قائمة على مبدأ احترام سيادة كل دولة.

يتبين مما سبق أن السياسة الخارجية الإيطالية في عهد "جورجيا ميلوني" إزاء الاتحاد الأوروبي تسعى إلى التوازن بين سيادة إيطاليا والانسجام مع سياسات الاتحاد الأوروبي، فهي تتبنى استراتيجية تهدف إلى تعزيز ودعم الاجراءات المركزية للاتحاد الأوروبي، وتوجهاً نحو دعم استقلالية القرارات الإيطالية. أما في الشأن الإفريقي ترتكز سياسة "جورجا ميلوني" على تعزيز دائرة نفوذها في منطقة شمال إفريقيا، وذلك عبر العديد من الاستثمارات في مجال الطاقة، والبنية التحتية التي تقوم بها الشركات الإيطالية في المنطقة، وهي خطوة لدعم علاقاتها الإستراتيجية مع الدول المهمة في المنطقة، مثل: تونس، مصر، ليبيا، ولمنافسة القوى الدولية والإقليمية التي لها مصالح في شمال إفريقيا.

المبحث الرابع

تحديات السياسة الخارجية الإيطالية في فترة جورجا ميلوني

تواجه السياسة الخارجية الإيطالية الحالية مجموعة تحديات على المستويين الداخلي والخارجي، فهنالك معوقات تحول دون التنسيق بين القوى السياسية داخل الحكومة الإيطالية، وبالتالي، ينعكس ذلك على استقرار السياسة الخارجية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

أولاً: الأعباء الإقتصادية

يعاني الاقتصاد الإيطالي من عجز في الموازنة العامة، ومشكلات في الانفاق العام، ومن مشكلة المديونية التي زاد تفاقمها منذُ جائحة كورونا، وهو الشيء الذي يجبر "جورجا ميلوني" على التخلي عن وعودها الإقتصادية قبل الوصول للسلطة[4]، فضلاً مشكلة انخفاض في نسبة النمو والايرادات، وبالتالي، يؤدي هذا إلى إحداث فجوة في ميزانية الاقتصاد الإيطالي، كما أن الحرب الروسية – الأوكرانية تركت تداعياتها على أسعار الطاقة في الداخل الإيطالي، وأجبرت إيطاليا إلى اللجوء إلى الجزائر لتأمين احتياجاتها المحلية من الطاقة، وتحقيق الاستقرار في أسعار السوق[5].

---

(1) محمود أبو العينين ومحمود زكريا، موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011، مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد 45، العدد 4، تشرين الأول/أكتوبر، 2023، ص652.

(2) أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي– الإيطالي على النفوذ في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص7، 8.

(3) محمود أبو العينين ومحمود زكريا، العلاقات الإيطالية التونسية منذُ عام 2011، مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد 45، العدد 3، تموز/يوليو، 2023، ص49.

(4) Luigi Scazzieri, Giorgia Meloni’s Italy: More Continuity than Change?, IEMed. Mediterranean Year book, 2023, P. 192.

(5) Carlo Bastasin, The Meloni government’s budgetary policy and the reform of European Economic Governance, Luiss Institute for European Analysis and Policy, October, 2023, P. 9.

ثانياً: الاستقطاب السياسي الداخلي

تبرز إيطاليا كمثال واضح للاستقطاب السياسي، وظهرت فيها أحزاب سياسية ذات أهداف مختلفة، وتميزت حكوماتها بحالة عدم الاستقرار منذ فترة طويلة جداً، فليس دائماً الأحزاب السياسية الإيطالية تسعى لتحقيق أهداف الصالح العام، حيث أن أكثر هذه الأحزاب تتبنى استراتيجيات في مواجهة الأحزاب المنافسة، والسعي قدر المستطاع اظهار نقاط ضعف الخصم، واظهاره بأنه غير جدير بالحكم[1].

ثالثاً: الاضطرابات الإجتماعية

تواجه الحكومة الإيطالية مشاكل اجتماعية حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من (2) مليون أسرة لم تستطع الحصول على ما يكفيها من الطاقة[2]، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية التي تركت تأثيرها السلبي في الداخل الإيطالي من الناحية الإقتصادية.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

أولاً: الحرب الروسية – الأوكرانية

أدانت إيطاليا العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، واعتبرتها عدواناً لا مبرر له من قبل روسيا، وعدتهُ انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني الذي أشار إليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة، كما أن سياسة روما الخارجية اندمجت بصورة كاملة مع التوجه الأوروبي، وذلك عبرَ تقديم المساعدات لأوكرانيا، ودعمها للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، والعمل على دعم الجهود الدولية لفرض العقوبات على روسيا[3]. وبما أن الاقتصاد الإيطالي يعاني من أعباء اقتصادية مثل انكماش في الطلب الخارجي، مما يعطي احتمالية تراجع الدعم الإيطالي إلى أوكرانيا، إذ أشار استطلاع للرأي العام الإيطالي بأن (37) بالمئة من الإيطاليين قلقين بسبب تعرض اقتصاد بلدهم للانكماش بسبب الحرب في أوكرانيا، وذلك بحسب موجز السياسات الصادر عن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في حزيران/يونيو 2022.

كما أن الحكومة الإيطالية بقيادة "جورجا ميلوني" تواجه تحديات داخلية بسبب ضغط البرلمان الإيطالي لإيجاد التوازن الدبلوماسي؛ كونها وجدت نفسها مجبرة على دعم قرارات الاتحاد الأوروبي بخصوص دعم كييف والعقوبات على موسكو، وهو ما يعني وجود ضغط على الموقف الدبلوماسي الإيطالي، إذ أيدت عدداً من دول حلف الناتو قرار حكومة كييف باستخدام الأسلحة التي قدمها الغرب لضرب أهداف في الداخل الروسي، إلا أن حكومة "جورجا ميلوني" عارضة سياسة التصعيد.

ثانياً: الهجرة غير الشرعية

تنتهج الحكومة الإيطالية سياسة متشددة تجاه الهجرة غير الشرعية، إذ حصلت توترات في العلاقات بين روما ودول الاتحاد الأوروبي بسبب المهاجرين من دول الشمال الإفريقي، لا سيما بعد أن رفضت ألمانيا وفرنسا استقبال عدداً من المهاجرين غير النظاميين، وفضلتا تقديم المساعدات المادية فقط، وهو ما تسبب بسخط الحكومة الإيطالية التي بررت بأنها غير قادرة على استيعاب المزيد من المهاجرين[4].

الخاتمة

تعد السياسة الخارجية الإيطالية تحت قيادة "جورجا ميلوني" أنموذجاً للتفاعل بين الطموحات الوطنية والتحديات الدولية، وهذهِ الدراسة سلطت الضوء على محاولات إيطاليا لتعزيز مكانة بلادها في الاتحاد الأوروبي، ودعم نفوذ إيطاليا في إفريقيا، على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجهها، ومن المرجح أن تزداد قدرة حكومة "جورجا ميلوني" على المناورة بين القضايا المعقدة، مثل: الاستقطاب السياسي الداخلي، وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، وملف الهجرة غير الشرعية.

---

(1) أحمد قاسم حسين، صعود اليمين في انتخابات إيطاليا التشريعية وحدود التغير في سياستها الخارجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص10.

(2) Article available at the following link: https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/italy. Available at: (17/8/2024).

(3) Italy in support of Ukraine, Article available on the Italian Ministry of Foreign Affairs website: www.esteri.it. Available at: (17/8/2024).

(4) أريج جمال، المرجع السابق.

الاستنتاجات

1- سعت "جورجا ميلوني" إلى تقوية مكانة إيطاليا في الاتحاد الأوروبي على الرغم من وجود معرقلات داخلية وخارجية تواجهها، إلا أن خطواتها الحالية ناجحة بخصوص تعزيز دورها داخل الاتحاد الأوروبي عبر وضع وتنفيذ عدة خطط لمعالجة قضايا الهجرة والاقتصاد والأمن.

2- اهتمت "جورجا ميلوني" بالشمال الإفريقي نظراً لأهمية هذه المنطقة في استراتيجية السياسة الخارجية الإيطالية، وذلك يرجع لعدة اعتبارات، أبرزها: إن المنطقة تعد مصدراً أساسياً لتصدير المهاجرين غير الشرعيين، ولا بد من التنسيق مع حكومات هذه الدول لوضع حد للهجرة غير النظامية، وزيادة حجم التعاون الاقتصادي، والسبب الآخر أن هذه المنطقة تتنافس عليها القوى الدولية والإقليمية، وبالتالي، تسعى إيطاليا لعدم ترك فراغ استراتيجي تستغله هذه القوى.

3- تفيد التحديات المعاصرة إلى أن الحكومة الإيطالية بحاجة إلى استراتيجيات مبتكرة حتى تستطيع الاستمرار في تحقيق أهدافها على الصعيد الخارجي، لا سيما في ظل وجود بيئة دولية تتسم بالتغيير والضغوطات المحلية المستمرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي– الإيطالي على النفوذ في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019.
2. أحمد قاسم حسين، صعود اليمين في انتخابات إيطاليا التشريعية وحدود التغير في سياستها الخارجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.
3. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار السنهوري، بيروت، 2019.
4. بوحنية قوي، إيطاليا والاستدارة جنوباً نحو إفريقيا: دبلوماسية ناعمة وشراكة مستدامة في البحر المتوسط الموسع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2024.
5. توفيق بوستي وسامي بخوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، حزيران/يونيو، 2021.
6. جوانيتا إلياس وبيتر سوتش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016.
7. حمزة مغمول، تكرارية الأزمات المالية وانعكاساتها على الاقتصاديات النفطية: حالة الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012.
8. حنان دريسي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، كانون الأول/ديسمبر، 2021.
9. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد 5، تشرين الأول/أكتوبر، 2014، ص137.
10. رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012.
11. سرمد كوكب الجميل، أزمة الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على الاستثمار العالمي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد 7، العدد 22، شباط/فبراير، 2009.
12. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، 2018.
13. سكوت بورتشيل وأندرو لينكليتر وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
14. كرار حيدر سالم السعيدي، المتغيرات السياسية الدولية المعاصرة ما بعد الحرب الباردة، الورشة دار للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2022.

15. كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي، الورشة دار للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2024.
16. الكساندر ونت، النظرية الإجتماعية في للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006.
17. مجموعة مؤلفين، برجماتية اليمين: أبعاد السياسة الخارجية الإيطالية في عهد جورجا ميلوني، إنتر ريجونال للتحليلات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 168، آذار/مارس، 2023.
18. محمود أبو العينين ومحمود زكريا، العلاقات الإيطالية التونسية منذُ عام 2011، مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد 45، العدد 3، تموز/يوليو، 2023.
19. محمود أبو العينين ومحمود زكريا، موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011، مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد 45، العدد 4، تشرين الأول/أكتوبر، 2023.
20. مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 6، العدد 11، كانون الثاني/يناير، 2021.
21. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 212، نيسان/أبريل، 2018.
22. معتز عبد اللطيف الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2016.
23. وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 1، آذار/مارس، 2015.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

1. ماريو مونتي، إيطاليا تسعى لسياسة أوروبية موحدة تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة العربية، على الموقع الإلكتروني: https://www.kuna.net.kw. Visited 13/7/2024.
2. أريج جمال، الهجرة الغير شرعية لإيطاليا: هل تنجح "جورجا ميلوني" في احتواء الأزمة؟، مركز السلام للدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني.Visited 18/8/2024 https://peacecss.com .
3. رئيس الوزراء الإيطالي: أوروبا تعيش أزمة شرعية، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني:

https://aawsat.com .Visited 1/8/2024.

4. سميح صعب، جورجيا ميلوني سيدة روما .. هل تصبح سيدة أوروبا؟، على الموقع الإلكتروني: https://180post.com. Visited 4/8/2024.

ثالثاً: المصادر والمراجع الأجنبية

1. Italian involvement in the Iraq War. https://en.wikipedia.org Available at: (28/July/2024).
2. Article available at the following link: https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/italy. Available at: (17/8/2024).
3. Carlo Bastasin, The Meloni government’s budgetary policy and the reform of European Economic Governance, Luiss Institute for European Analysis and Policy, October, 2023.
4. Chiara Scissa, Italy Migration policies amidst climate change: An assessment, Istituto Affari Internazionali IAI, issue 24, 2024.

5. Darlington Tshuma, "Energising Africa": Italy vis – a – vis Ethiopia's Renewable Energy Development, Istituto Affari Internazionali IAI, issue 24, June, 2024.
6. Federico Castiglioni, A Stronger Italian – German Partnership: Closer Cooperation in Time of Energy Crisis, Istituto Affari Internazionali (IAI), Documenti IAI 23, 12 – June, 2023.
7. Giorgia Meloni, hits out at EU top jobs backroom deal. Available at: https://www.politico.eu. (4/August/2024).
8. Italy in support of Ukraine, Article available on the Italian Ministry of Foreign Affairs website: www.esteri.it. Available at: (17/8/2024).
9. Kenneth N. Walts, Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol. 25, No, 01, Summer, 2000.
10. Luigi Scazzieri, Giorgia Meloni's Italy: More Continuity than Change?, IEMed. Mediterranean Year book, 2023.
11. Nathalie Tocci and Leo Goretti, Giorgia Meloni Italy and Europe: Ambitions and Realities, IAI Commentaries, issue 23, 2023.
12. Nona Mikhelidze, Not yet time for Diplomacy: lessons from Ital's III – conceived peace plan for Ukraine, IAI Commentaries, issue 23, 2023.
13. The European Union's Response to 9/11 and its Aftermath. www.encyclopedia.com Available at: (28/July/2024).